فرضيّة الصدر القوليّ غير الملفوظ ومستويات حذف القول

د. منصور بن مبارك ميغري

معهد اللغة العربية– جامعة الملك سعود

المقدمة:

يندرج هذا البحث ضمن حركة المراجعة الشاملة لمفاهيم البحث اللغوي في المجال العربي المعاصر و في صلب إحدى أبعاده الأساسية ممثّلة في الحوار بين الموروث من علوم اللغة من ناحية والمعرفة اللسانية الوافدة من الغرب من ناحية ثانية.فقد أفضى التقاء هذين الرافدين تكوينا و بحثا عند اللغويين العرب المعاصرين و عند المستعربين كذلك إلى مظاهر من التقريب بين المفاهيم و المخالفة بينها أغنت في كثير من الأحيان الدرس اللغوي العربي و حتى الإنساني، ولكنها لم تخل أحيانا من مظاهر الخلط و سوء الفهم بما قد يؤدي إلى نتائج ضارّة في مستويي تمثّل المفاهيم و إجرائها.

نهدف من خلال مقارعة فرضيّة "الصدر القولي غير الملفوظ" المُجْراة في بعض اتجاهات البحث الدلالي التداولي المعاصر بالمفهوم النحوي التراثي المصطلح عليه بـــ"حذف القول" إلى:

- فحص فرضيّة الصدر القولي غير الملفوظ من حيث الصياغة و المكونات و مستويات الإجراء و وجة الاستفادة منها و حدود هذه الاستفادة.
- مقارنتها بـــ"حذف القول" مقارنة تترسّم الفروق الدقيقة بينها في مستويات الصياغة والمكوّنات و المستوى التحليلي الذي يُستعمل فيه كل واحد منهما.

- إعادة ترتيب المعطيات النظرية الناتجة عن المقارنة ترتيبا تتضُح به الفروق بين التحليل التركيبي والتحليل الدلالي التداولي في ما يعود إلى إشكالية البحث.

١. هل كلّ الأقوال المنجزة مقتضية لصدر قولي محذوف؟

يدفع إلى طرح السؤال أمور من أهمها أنّ معظم من تصدّى لدراسة اللغة قديما و حديثا انطلق من فرض مفادهُ أن اللغة أداة إبلاغ في المقام الأول، وأنّ كونَها كذلك يفسر بنيتها وآلية اشتغالها. وهو فرض يقتضي تنزيل كل مقول في إطار شكل المحادثة النظري :

متكلم ← مقول ←

مخاطب/سامع

(باثّ) [رسالة] (متقبّل)

وقد عبّرت هذه الفرضيّة عن نفسها في صيغ متعدّدة وسياقات مختلفة. بعضها نظريّ مداره على ضبط وظائف اللغة وجهات الحاجة إليها. وبعضها ورد في سياق الإجراء وتخريج الظواهر النحويّة.فقد حدّ ابن جنيّ اللغة بأنها "أصوات يُعبّر بها كل قوم عن أغراضهم"[١].وجرى هذا الحدّ، عند النحاة أصلاً في تخريج الظواهر. إذ مرجع أغلبها إلى ما يكون بين المتكلّم والمخاطب في مقام الإبلاغ (انظر أبواب الحذف، والإضمار والتعريف والتّنكير والتوكيد...). ولا تختلف الأنحاء الغربية التقليدية عن النحو العربي في هذا.أمّا في اللسانيات الحديثة، فإن آراء سوسير ومارتني MartinetوجاكبسونJackobson وغيرهم، في اللغة، قد اشتهرت بما يغني عن التفصيل فيها.وقد تكرّس هذا الاتجاه في ميل عدد كبير من البحوث

اللّسانية المعاصرة إلى دراسة الكلام باعتباره حاصل عمل الإبلاغ. فلا يتسنّى تأويل معناه إلاّ بترسّم آثار هذا العمل فيه من خلال :

- رصد العناصر الذّاتية النحويّة والمعجميّة المحيلة على المتكلّم والمخاطب باعتبارهما عماد أدوار التخاطب، من ذلك ضميري المتكلم والمخاطب والمصادر المؤكدة لغيرها والظروف المتّجهة إلى المخاطب وصيغ الأمر وأبنية التحذير والإغراء والنداء وما شابهها.[٢]
- تفحّص الصيغ النحوية الدّالة على الزمان والعناصرالمعجميّة المبهمة كالظروف وأسماء القرابة والكُنى وما شابهها من الوحدات ذات الدلالة الواسعة التي لا تتخصّص إلاّ بالرجوع إلى عمل التلفّظ ومقام الإبلاغ.
- افتراض أن كل كلام يتضمّن معنى قصديّا أو قوّة مضمّنة في القول ***force illocutionnaire*** يتحقق فيها و بها عمل لغويّ ***acte de langage*** لا يتسنّى تأويله على الوجه الأكمل إلا بالرجوع إلى حدث التلفّظ ومقامه.

جملة هذه المعطيات تدعو إلى إرجاع ضروب الكلام[٣] المختلفة إلى أصل افتراضيّ واحد يتضمّن زيادة على عناصرها المذكورة عناصر ضمنية لا تظهر في لفظه، لكنّ تخريج معنى الكلام يحوج إلى تقديرها على صورة من الصّور وفي مستوى من مستويات التمثيل لبنيته.

وتعتبر أفعال القول أهمّ هذه العناصر إذ تمثل منطلق التنظير لها ودعامته. حتّى إنّ قولمين **Gaulmyn** تذهب في أطروحتها عن هذه الأفعال إلى حدّ الزّعم بأن ''القول'' يقع في القلب من مشاغل اللسانيات الحديثة كلها، فتطوّرها وتفرّعها إلى مدارس ونظريّات وتردّدها بين لسانيات الجملة ولسانيات النصّ وبين دراسة النظام ودراسة المنجزات اللغويّة، والتركيز على الملفوظ أو على عمل التلفّظ المنشئ لهُ، والانفتاح على القيم المتضمّنة

في القول ***les valeurs illocutionnaires*** أمور تراها المؤلفة، راجعة إلى نحو فعل الـــ''قول'' ***la grammaire du ‘verbe « dire »***.

يؤدّي التحليل السابق إلى وضع القضايا الآتية في صورة فرضيّات نحتاج إلى التحقق من جدواها لاحقًا :

أ. يوجد في أصل كل كلام مقولٍ فعلُ قول صريح أو محمولٌ فيه معنى القول موضعه صدر الكلام.

ب. يحذف هذا الفعل عند الإنجاز.

ج. يضطلع الفعل المحذوف بتخصيص الملفوظ في مستويات مختلفة تتراوح بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى.

ويترتب عن هذه الفروض أسئلة منهَا :

١. ما الكيفية التي يقع بها التمثيل لهذا الصدر المحذوف؟ وما هي مقوّماته؟

٢. هل حذفه لازم أمْ جائز؟

٣. هل يقتضي تأويلُ الكلام هذا الصدر المحذوف بنفس الصّورة وعلى نفس الدرجة من اللزوم؟

٤. في أي مستوى من مستويات التحليل اللغوي يقع التمثيل لهذا الصدر القوليّ المحذوف وكيف ينعكس ذلك في بنية الكلام التركيبية الإعرابية وتأويله الدّلالي وقيمه التداوليّة؟

١. ١ الفرضية الانشائية *l’hypothèse performative*

تمثل الفرضيّة الإنشائيّة حاصل الالتقاء بين بعض الاتجاهات التوليديّة ونظريّة الأعمال اللغويّة. وتدور أساسًا على إشكال التمثيل الدلالي للقوّة المتضمّنة في القول.فقد افترض سيرل **Searle** في نطاق نظريّة الأعمال اللغويّة أنّ كلّ قول مفيد يتضمّن، ضرورةً، أمرين : أولهما مضمونه القضويّ أو مدلوله وهو حاصل احتساب العلاقة بين وحداته

المعجميّة ومعانيها المرجعيّة الإحاليّة. وثانيهما قوّته المتضمّنة في القول وتمثّل العمل اللغويّ المتحقّق فيه من إخبار أو استخبار أو أمر أو غيرها[٥].

يوافق هذا التمييزِ في مستوى اللفظ، التمييزُ بين واسم القوّة المتضمنة في القول ***l'indicateur de la force illocutionnaire*** وواسم المحتوى القضوي***l'indicateur du contenu propositionnel*** مما يمكن التمثيل عليه بـــ (١).

(١) آمرك بالخروج.

حيث ''آمرك'' واسم قوّة الأمر. و''الخروج'' (=خروج المخاطب) واسم المحتـــوى القضويّ ،غير أنّ ظهور الواسمين في لفظ الكلام بمثل الوضوح الذي في (١) أمر لا يطّرد في اللّغة.ولك في أزواج الأمثلة (٢) و(٣) و(٤) دليل عليه.

(٢) أ- آمرك بالخروج.

ب- اخـــرج.

(٣) أ- هل جَاء زيد؟

ب- جاء زيد؟

(٤) أ- أعدك بالزيارة.

ب- سأزورك.

ففي حين يمثل الفعل''آمرك'' وحرف الاستفهام ''هل'' والفعل ''أعد'' واسمات لقوى الأمر والاستخبار والوعد في الأمثلة ''أ'' تفتقر نظائرها في ''ب'' إلى مثل هذا الواسم. فتلتبس فيها القوّة المضمنة في القول بالمحتوى القضوي. فلا يمكن التفريق بينهما باعتماد عنصر نحوي أو معجميّ مستقلّ محدّد.

إزاء هذا الوضع عمد أصحاب نظريّة الأعمال اللغويّة إلى إقحام اعتبارات أخرى كالتنقيط وبعض الاعتبارات المقاليّة والمقاميّة[٦].وقد أفضى ذلك إلى مسألة هي تفريقهم بين الإنشاءات الصريحة ***les performatifs explicites*** والإنشاءات الأوّليّة ***les performatifs primaires***. فالصّريحة هي التي يكون واسم القوّة المضمنة في القول فيها فعلاً إنشائيا مثبتًا مسندًا إلى المتكلّم المفرد المعلوم في زمان الحال. والأوّلية أو غير الصريحة هي تلك التي تفتقر في مستوى لفظها إلى مثل هذا الفعل وعلى هذه الصورة من الإجراء.وقد ظلّ تخريج العلاقة بين هذين النوعين من الإنشاءات موضع إشكال في هذه النظريّة. وذلك بالنظر إلى أمور منها :

(١) قضيّة الأسبقية في الزمان[٧].

(٢) قضيّة حمل إحداهما على الأخرى في مستوى التمثيل لبنية الكلام التركيبيّة الإعرابيّة والدلاليّة[٨].

(٣) قضيّة اللبس في الإنشاءات الصريحة[٩].

١.١.١ مترلة الفعل الإنشائي من بنية الكلام الدّلاليّة

يرى لايْكوفْ **Lakoff** أنّه من اللازم تمثيل القوّة المضمنة في القول في مستوى بنية الكلام الدلالية العميقة، بواسطة فعل إنشائي من صنف القول أو الاستخبار أو الأمر مسندًا إلى ضمير المتكلّم المفرد المعلوم في صيغة المضارع الدّال على الحال المثبت. ولا يغيّر من الأمرشيئًا أن يظهر هذا الفعل في لفظ الكلام المنجز أو لا يظهر. فالجملتان (٥) و(٦) لهما نفس البنية الدّلالية العميقة أو نفس الصورة المنطقيّة، إذ لا مناص من إرجاع (٦) إلى (٥).

(٥) آمرك بالخروج

(٦) آخرج

ويتخذ التمثيل للقوّة المضمنة في القول عند لاَيْكوفْ صورة محمول فعلي بثلاثة مواضيع هـــي : (١) المتكلّم المعبّر عنه بضميره و(٢) المخاطب المعبّر عنه بضميره و(٣) القضية التي يحملها الكلام الممثّل لهُ. وقد جمعها في الرّسم الآتي :

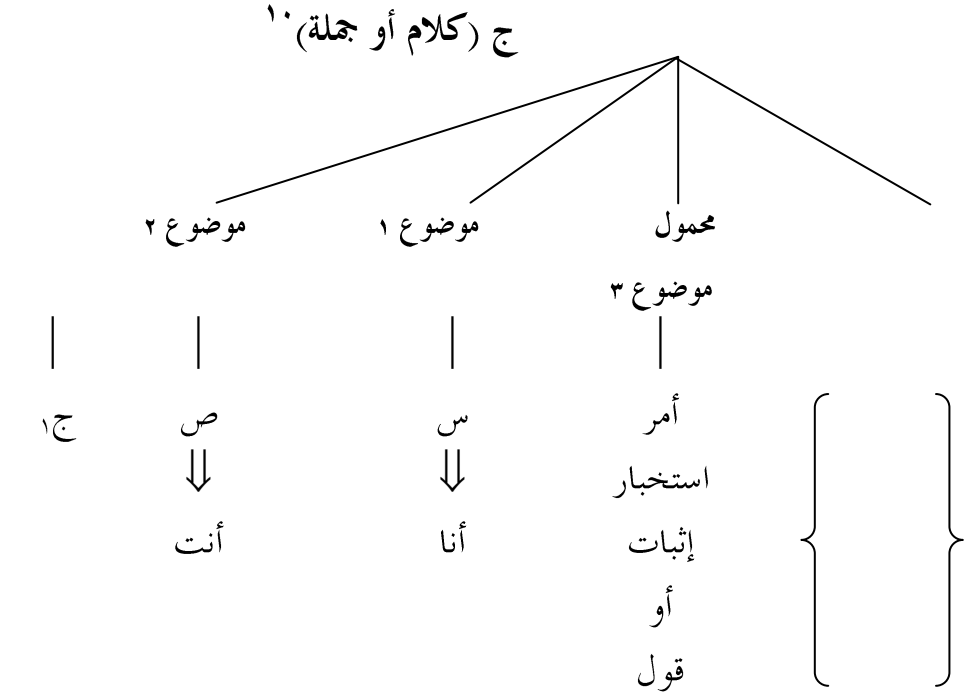

ولا قيمة عند لاَيْكوفْ، للاعتراض على هذا التعميم بما قد يؤدي إليه من طمس الفرق بين الإنشاء والخبر بمعناهما البلاغيّ. فحينما يقول شخص ما ''أثبت أني بريئ''، ويردّ عليه مخاطبه "هذا كذب!" فإنّ التّكذيب إنما يتناول المحتوى القضوي "أنا بريئ"، ولا يتناول الإثبات الذي في

"أثبت".وبعبارة أخرى، فإنّ قيمتي الصدق والكذب في الكلام الخبري الذي يتضمّن فعلاً إنشائيّا صريحًا من قول أو تقرير أو إثبات، لا تتناولان مجمل الكلام بل تتعلقان بمحتواه القضويّ الذي يعبّر عنه مفعول الفعل الإنشائي فحسب،"وعليه فيجب ألاّ نستغرب أنّه حتى في الجمل الخبريّة ينبغي أنْ تمثّل القوّة المضمنة في القول في الصورة المنطقيّة للملفوظ بواسطة فعل إنشائـــي"[١١].

٢.١.١ وظائف الصدر القولي غير الملفوظ.

تحدد آنْ ريبول **A.Reboul** أربع وظائف يضطلع بها مفهوم المكوّن المحذوف : ***le constituant inarticulé*** أو الصدر القوليّ غير الملفوظ ***préface locutionnaire inarticulée***.

هذه الوظائف هي :

أ : تعيين القوّة المضمنة في القول أو معنى الكلام الذي ينطوي عليه الملفوظ من قبيل الإخبار أو الاستخبار أو الأمر إلخ....

ب :تخصيص هوية المتكلّم والمخاطب مما لهُ أثر في معنى الكلام، وتعيين جانب من قيمة الصدق فيه.

ج : تكملة النقص الذي في محتواه القضوي من جهة إحداثياته الزّمانية والمكانيّة. وهي معان أساسيّة تهيئ الكلام لاكتساب قيمة صدقيّة ***une valeur de vérité*** بالنظر إلى "الخارج" المظروف بهذه الإحداثيات.

د : تعيين مراجع العناصر الإشاريّة من شخص وظروف زمانية ومكانية مبْهمة[١٢].

أوّل ما يتبادر إلى الذهن هو شدة اتصال هذه الوظائف بقضايا الدلالة التداولية إذ ترد جميعها في إطار سعى اللغويين إلى وصف المعنى المقامي في الملفوظ. إلاّ أنّ القاسم المشترك بينها لا يخفي حقيقة أنها تعبّر عن قضايا غير متجانسة.ويمكن أن نبيّن ذلك بمقارعتها بالإطار النّظريّ الذي صيغت فيه الفرضيّة الإنشائية المعروضة أعلاه. فهذه الفرضية رغم قيامها على مفهوم الصدر القولي غير المنجز لا تتّسع إلاّ للوظيفة الأولى ولصورة جزئية من صور الوظيفة الثانية، هي الحالة التي توافق وقوع ضميري المتكلّم والمخاطب في حيّز فعل قول معلوم مثبت مضارع من قبيل : ''أقول لك'' و''أخبرك'' و''آمرك''. أمّا الوظيفتان الثالثة والرّابعة فلا محلّ لهما ضمن الفرضيّة الإنشائية.

مؤدّي هذا التحليل أنّ مفهوم الصدر القولي غير المنجز أوسع نطاقا من الفرضية الإنشائية، وصورته أنك إذا أرجعت (٧) و(٨) و(٩) إلى (١٠) و(١١) و(١٢).

(٧) **أنا الحقّ**. (الزبيني ٢٤٧)

(٨) **لماذا نصدم رؤوسنا بالصخر العنيد**. (الزبيني)

(٩) **لا تتخذوا عدوّي وعدوّكم أولياء**. (الممتحنة، ١)

(١٠) **أقول : لك أنا الحق**.

(١١) **أسألك : لماذا نصدم رؤوسنا بالحجر العنيد؟**

(١٢) **أنهاكم : لا تتخذوا عدُوّي وعدوّكم أولياء**.

تكون تحاول استجلاء ما يجري في نفس المتكلّم، تحاول الرجوع من لفظه الذي نطق به إلى المعْنَى الذي أراده. وعلى هذا مدار الفرضيّة الإنشائية، فهي محاولة في تمثيل المعنى الأوّل من وجهة نظر المتكلّم.على أنّك

إن وضعت نفسك موضع المخاطب ورغبت في أنْ تمثّل على ما يحصّلـــه من معاني (٧) و(٨) و(٩) فإنك ستحصل على شيء شبيه بـــ : (١٣) و(١٤) و(١٥).

(١٣) قال لي : "أنا الحقّ/أخبرني أنّه الحقّ.

(١٤) سألني : لماذا تصدم رؤوسنا بالصخر العنيد؟

(١٥) نهانا الله عن اتخاذ عدوّه وعدوّنا أولياء.

فإذا حاولت التجرّد من الدورين والاكتفاء بموقف الملاحظ الخارجي لمخاطبةٍ لست طرفًا فيها، وأردت حكاية ما سمعت وما شاهدت فالأغلب على الظنّ أنك ستحاول تمثيل ذلك في صورة قريبة من (١٦) و(١٧) و(١٨).

(١٦) أخبر الحلاج مريديه أنهُ الحقّ/قال الحلاج لمريدية : أنا الحقّ

(١٧) سأل منصور سعيدًا لماذا يصدمان رأسيهما بالصخر العنيد.

(١٨) نهى الله المؤمنين عن اتخاذ عدوّه وعدوّهم أولياء.

ليست الفرضية الإنشائية إذن سوى حالة خاصّة جزئية من مفهوم الصّدر القولي المحذوف. لذلك نرى أن الصّورتين الأخريين منه تفيان بالغرض في تمثيل جزء المعنى غير الموسوم في لفظ الملفوظ المنجز في الأمثلة الثلاثة (٧) و(٨) و(٩) والذي عبّرنا عنه بالوظائف (ب) و(ج) و(د) أعلاه.

فإذا عدنا الآن إلى السؤال الذي طرحناه في بداية هذا البحث : هل تعود الأقوال المنجزة كلها ضرورةإلى الشكل : صدر قولي + مقول؟ لاحظنا أن هذا الفرض إن استقام شكلا من المنظورات الثلاثة فإنه لا يستقيم معنًى إلاّ من منظوري لسانيات المخاطَب ولسانيات التخاطب.

٢. هل الأقوال في اقتضائها للصدر القولي المحذوف صنف واحد؟

٢.١اللغة والإبلاغ

اعتبرنا في بداية هذا البحث التركيز على وظيفة الإبلاغ سببًا رئيسيّا في اللجوء إلى مفهوم الصدر القولي المحذوف عند التمثيل لمعنى الجمل الملفوظة. غير أنّ اعتبار اللغة أداة إبلاغ، أمر لا يحظى على بداهته، بإجماع اللغويين. فقد شكك فيه تشمسكي إلى درجة اعتبر معها أنّ الحديث في وظائف اللغة حديث غير مجْدٍ "فوظائفها متنوّعة والزّعم بان بعضها مركزي أو أساسي لغو لا طائل من ورائه"[١٣] وأرجع كيرودَا Kuroda وبنفيلدْ هذا الميل العفوي عند اللغويين إلى اعتبار موضوعهم أداة إبلاغ إلى تركيزهم على المستوى الشفهي حيث يتجلّى بصورة واضحة منوال الإبلاغ، ممثلا في شخص يتكلّم وآخر يسمع.ورأى هذان اللغويان أنّ تفحّص الخصائص التركيبيّة والدلالية في بعض صور الإنجاز اللغوي غير الشفهي كالسرد الروائي الحديث وظاهرة الكلام المُمَثَّل ***les paroles représentées*** يبيّن أن المستوى الشفهي لا يستنفد صور الإنجاز اللغوي ويقوم دليلا على على أنّ اللغة أوسع مدى من الإبلاغ وأشد تعقيدًا من أن يُختزل نظامُها ووظائفُها في منواله[١٤].

٢.٢سمات الإبلاغ النحويّة

إذا لم يكن الإبلاغ مرادفًا للغة ولم يكن مبدأ كلّيا مفسّرًا لآليات اشتغالها وصور تحققها في الإنجاز فإنّ مقولة الصّدر القولي المحذوف تحتاج إذن إلى تنسيب. ويكون ذلك بوصلها بجملة الخصائص النحويّة، التي ترجع صنفًا من الأقوال الملفوظة إلى منوال الإبلاغ، دون سائر الملفوظات. ولا بدّ عندئذ من حصر هذه الخصائص النحويّة

هذه المهمّة تصدّت لها Ann Banfield في كتابها " Phrases sans parole"[١٥]

٢.٣الكلام حديث وقصّ

تقترح بنْفليدْ، مستهلمة نظريات بنفنيست **Benveniste** في التلفظ وتحليلات كايط همبورغر K. Hambourger لخصائص التعبير في أنواع السّرد، التمييز بين صنفين من الملفوظات يرجعان إلى نظامي قول متعارضين. تُسمّي الأول **discours** خطابا والثاني ***récit*** قصّا.ويتأسس التعارض بين النظامين على ما يسميّه بنفنسيت جهاز الخطاب الشكلي ***l'appareil formel du discours***[١٦] و تُسمِّيه بنفليد سمات الإبلاغ النحوية ***les propriétés grammaticales de la communication***[١٧]. ومدار هذا الجهاز أو هذه السّمات على صورة تصرّف الجملة المقولة في علامات الزّمان والشّخص.

١.٣.٢خصائص جملة القصّ

تتميّز الجمل المقولة من صنف القصّ بخلّوها من كل ما يصلها بمقام الإبلاغ وبحدث التلفّظ المنشئ لها والمعبّر عنه اختزالا بالصيغة **<قول ~ أنا ~ الآن ~ هنا>**

فهي :

١) جمل ترجع من الناحية المرجعيّة إلى سرد وقائع جَدّت في زمان ماضٍ منقطع ، صلته بزمان القول غَيْر محدَّدة ولا مُحدِّدة ولا أثر فيها ملموسًا لتدخل المتكلّم في قصّ هذه الوقائع[١٨].

٢) وهي ترجع من النّاحية الشكليّة إلى تصرّف مخصوص في الضمائر وفي الصيغ اللغويّة النّحويّة والمعجميّة الدّالة على الزّمان.

٣) فلا مجال فيها للأشكال اللسانيّة المترجمة عن ذات المتكلّم والراجعة إلى العلاقة التخاطبيّة؛ أنا (المتكلّم)/ أنت (المخاطب). فالغالب عليها استعمال ضمير الغائب. فإن استعمل فيهـــا ضمير المتكلّم، كما يحدث في بعـــض أنـــواع السّرد الرّوائي، فانما يكون ذلك مع خلوّها مما يدلّ على المخاطب أو يتجـــه إليه[١٩].

٤) ويتميّز هذا الصنف من الجمل الملفوظة باستعمال صيغ فعلية دالة على أزمنة ماضية غير متصلة بزمان التلفّظ أي بالحال. ونموذج هذه الصيغ هو ما يعرف بـــ*l'aoriste* أو الماضي البسيط *le passé simple* في الفرنسيّة . ولعلّ أقرب شيء منه في العربيّة دلالة الصيغة "فعل" التي لم تتركّب إليها الحروف على "وقوع أحداث في أزمان غير محدّدة في الماضي"[٢٠] .

٥) ويخلو صنف الجمل الملفوظة هذا أيضا من الظروف الزمانية المتّصلة بالحال كالآن وأمس وغدًا وأبدًا وغيرها لاتّصالها بزمان القول ومقارنتها له. فالقاص، لا يستعمل، ما دام ملتزمًا بموقعه ذلك، هذه الوحدات لأنّه لا يستعير قطّ جهاز الخطاب الشكلي[٢١].

جملة هذه الخصائص يمكن التمثيل عليها بثلاثة نماذج نصيّة مختلفة :(١٩) (٢٠) (٢١).

(١٩) أخذ حفّة شريطة من الأحراز والتمائم وأدخل فيها رأسه وذراعه، ولبس جبّة الملف الزرقاء ذات الحرج الأبيض ولحفة الحرير وخرج، وكان الحمّاس في انتظاره أمام الحوش يشدّ الركابيّة على البغلة، فوضع عليها الخرج وركب. (الدقلة، ص ٦٧)

(٢٠) عقب منتصف الليل اخترق سعيد الصحراء وفي الجانب الغربي من السماء شيء من القمر. وعلى مبعدة مائة متر من هضبة القهوة صفّر ثلاثا وراح ينتظر. (اللص والكلاب، ص ١٠٤.)

(٢١) وفي صيف ٦٢٢ غادر أتباع محمّد مكّة. وفي ٢٠ أيلول سنة ٦٢٢ وصل إلى قباء، ولبث النبي في قباء خمسة أيام. وفي السنة الثانية للهجرة نهض النبي بمهمّة إصلاح "ذات البين" (بروكلمان : أورده، المطلبي ١٩٨٦، ص ٢٢١).

ويكشف تدبّر هذه النصوص عن انطوائها، بصفة إيجابية، على الخصائص المميّزة لجملة القصّ : ضمير الغيبة، والصيغة الفعليّة الدّالة على الزمان الماضي غير المحدّد. ويدلّ بصفة سلبيّة على خلوّها من كل ما يعود إلى مقوّمات عمل التلفّظ الذي أنشأها.

ومن الطبيعيّ أن يكون هذا النوع من الجمل أشد تواترا في بعض أصناف النصوص. يذكر منها بنفنيست النصوص التاريخيّة وجانبا من السّرد الروائي الحديث، وربّما انضافت إليها أصناف من النثر العلمي والأقوال الحكميّة لدلالتها على معانٍ عامةٍ وحقائق غير زمانيّة وفوق ذاتية[٢٢].

٢.٣.٢ خصائص جملة الحديث

يذكر بنفنيست أنّ الخطاب ***discours*** ينبغي أن يفهم بمعناه الأوسع فهو كل كلام يقتضي متكلّما ومخاطبا/سامعًا، ويفترض عند الأوّل نيّة التأثير في الثاني على نحو من الأنحاء[٢٣]. يدخل في هذا الصنف كل المخاطبات الشفهية مهما كان جنسها أو موضوعها أو مستواها أو غاياتها أو مقامها. ويدخل فيها أيضًا النصوص المدوّنة للأحاديث الشّفهيّة أو تلك التي تتوسل بأساليب الخطاب الشفهي وتستهدف غاياته كالتّرسّل والمذكّرات الشخصيّة والنصوص المسرحيّة والمؤلفات التربويّة.

وتتميّز جملة الخطاب بسمات تركيبية ودلاليّة أهمّها :

١) أنّها تستعمل جميع ضمائر الشخص وبقدر كبير من الحريّة.
٢) وأنّ الصيغ الدّالة على الأزمنة أشدّ تنوّعًا فيها من جملة القصّ، فباستثناء صيغة الماضي البسيط تستعمل جملة الخطاب جميع الصيغ الزمانية وإن كانت أشد ميلاً إلى استعمال ما دلّ منها على الحال والاستقبال، وهي صيغ مقصاة من دائرة القصّ[٢٤].
٣) وهي تختصّ باستعمال مميّز لبعض أصناف التراكيب والأساليب ذات الشحنة الإنشائية القويّة من ذلك.

- صيغ أمر المخاطب ونهيه والدعاء له وعليه وما يرتبط بها من أسماء الأفعال والأفعال الجامدة في صيغة الأمر.
- أبنية التحذير والتحْضيض والتوبيخ والردع وأساليب النداء والتنبيه وغيرها مما يقتضي مخاطبا سامعا يتجه إليه المتكلّم بإنشائه.
- مفاعيل القول المتّجهة إلى المخاطب من قبيل ''بيني وبينك'' و''إن سألتني'' و''بصراحة'' و''حقّا''... الخ.
- البيانات المتعلّقة بهيئة اللفظ كعيوب النطق والظواهر اللهجية وأسلوب المتكلّم الشخصي في أداء الأصوات وتقطيع الكلمات.
- الصيغ الفعليّة الدّالة على زمان الحال والاستقبال والظروف المخصّصة لهما.
- ضمير المخاطب وهو يمثل عند بنفيلد، عماد هذا الصنف من الجمل والعنصر الأشد تمثيلا للوظيفة الإبلاغيّة في الأقوال المنجزة. وحضوره في كل الأصناف المذكورة قبله هو ما يفسّر اختصاصها بجملة الخطاب الراجعة إلى منوال الإبلاغ وإقصاءها من جملة القص[٢٥].

على أنّ أقوى ما استدلت به بنفيلد على رجوع هذه الظّواهر إلى منوال الإبلاغ وتعريفها للسمات النحوية المميّزة له ولجملته هو أنّ هذه

الأبنية والأساليب لا تُحكى إذ تحكى إلاّ بلفظها، فيتعذّر وقوعها صلة لموصُول في سياق حكاية الكلام بمعناه بطريقة غير مباشرة ***discours indirect***.

والحال أنّ أكثر الأبنية اللغوية تمثيلا لمنوال الإبلاغ هي البنية القائمة على حكاية الأقوال بلفظها ***discours direct*** [٢٦].

هذه السمات المميزة لجملة الخطاب يمكن التمثيل عليها بالنصوص الآتية :

(٢٢) يا أهالي القاهرة

نوصي بالمعروف وننهي عن المنكر

اليوم نبشركم

بخلع السلطان الصوف الأسود

وارتدائه اللباس الأبيض (الزيني، ص ٢٣٥)

(٢٣) فرفع صوته منشدابمسمع منها :

يا الماشية تغسلي الصوف يا الواردة عين بيسة

ميعاد الانفال محذوف يا فاطمة بنت عيسى (الدقلة، ص ٧٩)

(٢٤)فيقول عديّ بعباديّته : يا مكبور، لقد رزقت ما يكب أن يشغلك عن القريض، وإنما ينبغي أن تكون كما قيل لك "كلواواشربوا هنيئا بما كنتم تعملون".. قوله يا مكبور يريد يا مجبور... ويكب في معنى يجب. (الغفران، ص ص ٢٠٠–٢٠١)

(٢٥)"نعرف أنك قادر على هذا، وإلاّ فلماذا لجأنا إليك. نحن نطلب معونتك يا سعيد. أنت قريب منّا. أنت منّا... أنت بتاعنا." (الزيني، ص ٣٠٨)

تنتمي هذه النصوص بحكم احتوائها بنسب مختلفة على سمات الإبلاغ النحويّة إلى منواله. فجملها تتجه إلى مخاطب بعينه يدل عليه ضميره المختصّ وصيغُ النداء والأمر. وهي تحيل على عمل القول المنشئ لها بواسطة قرائن منها استعمال أفعال القول في حكاية كلام الآخرين، ومنها ظروف

الزّمان الممحّضة للحال : "اليوم". ومنها حكاية المستويات اللغوية اللهجيّة "يا الماشية تغسلي الصوف..." و"أنت بتاعنا" ومنها تحقيق التهجية : "يامَكْبُور... يَكِبُ"

فلو حاولت أن تحكيَ هذه النصوص بواسطة أفعال مختصّة بحكاية معاني الكلام دون لفظه كالإخبار والزّعم والتحديث فإن هذه الظواهر المميزة لها ستندثر من لفظك لأنّك تكون قد عدلت عن حكاية عمل الإبلاغ بمقوّماته المذكورة أي بلفظه ومعناه إلى الاقتصار على تمثيل معناه. وتمثيل المعنى غير حكاية الإبلاغ.

٤.٢ الإنجاز اللغوي مراوحة بين صنفي الأقوال المذكورين

إن توزُّعَ جمل اللغة بين الصنفين المذكورين لا يلزم مستعملها بعدم الجمع بينهما في النصوص. وإنما غاية ما في الأمر أنّ هذه الخصائص لا تجتمع في الجملة الواحدة. فإذا تجاوزنا هذا الحيّز أمكن للمتكلّم أن يمرّ بصورة عفويّة ومرنة من هذا الصنف إلى ذاك بحسب ما يكون له من المقاصد[٢٧]. فالروائي يستعمل جمل القصّ ما دام في سياق سرد الوقائع فإذا احتاج إلى التعليق عليها أو إلى حكاية أقوال الشخوص فانه يستعير جهاز الخطاب الشكلي بمقوّماته التي عدّدناها. ولك في الشاهد (٢٦) من رواية خريّف مثالا صالحًا. حيث جزؤه الأوّل جمل من صنف القص، وفي جزئه الثاني حكاية لكلام "حفّة" بلفظه وتعليق من المؤلف يفسّر معنى الكلام المحكيّ.

(٢٦) **فلمّا اشتد الضّرب ... نظر التلميذان الماسكان بالفلقة إلى بعضهما وأفلتت الفلقة من أيديهما... فقام العربي يكبكب على رجليه ويديه وخرج ولم يعد إلى الجامع. قال له حفّة :**

— **واش ظهرلك تو؟ قال جدّك : اللويحة وإلاّ المسيحة؟ يقصد أنّ جدّه حدّد لهم أسباب الرزق في اللويحة —ويرمز بها إلى العلم— والمسيحة ويرمز بها إلى الفلاحة.** (الدقلة، ص ٨١-٨٢)

٢.٥. اللغة بين وظيفة الإبلاغ ووظيفة التمثيل

يرى عدد من اللسانيين منهم بنفيلد وكيرودا أنّ اللغة تتنازعها وظيفتان: الإبلاغ ***La communication*** والتّمثيل ***la représentation***. وأنّه لا سبيل إلى ردّ أحدهما إلى الآخر. إنّ الإبلاغ هو الوظيفة الأظهر لارتباطه باستعمال اللغة في الأغراض العمليّة وفي مقامات المشافهة الغالبة على التّعامل الإنساني. ولذلك تجد ميلاً عند اللغويين إلى طرد هذا النّمط في سائر المنجزات اللغويّة ولكنّها، أي اللغة، تكفّ في مقامات الإنشاء الكتابيّ عن أن تكون مجرّد وسيلة إبلاغ. فالمؤرّخ الذي يسرد أحداث الماضي تتعاقب الوقائع في نصّه على نحو ما حدثت في أفق التّاريخ كأنّ الأحداث تقصّ نفسها بنفسها. فلا أحد يتكلّم هنا. وفرضيّة السارد الضّمني تبدو ترفًا نظريًّا وتعقيدًا لجهاز الوصف لا تقتضيه الظواهر الموصوفة[٢٨]. والرّوائيّ الذي يبدع عوالم متخيّلة إنما يفعل ذلك في عزلة تامّة عن مخاطب سامع محدّد ولا يكاد يهمّه من أمره شيء، فهو يرسم الشخوص ويسرد الأحداث بنفس المعنى الذي يرسم به الرّسام هذه الكائنات، وهذا هو جوهر الوظيفة التّمثيلية ***la fonction représentative***[٢٩].

٢.٦. خلاصة : جمل الخطاب أدعى إلى افتراض صدر قولي محذوف لانطوائها على ما يدل عليه

مؤدّي التحليل السابق أنّ افتراض القول في أوّل كل كلام تعميم يفتقر إلى ما يبرّره. وهذا التعميم ناتج عن طرد منوال الإبلاغ في كل أنماط الجمل والحال أنّ بعضها أولى به من بعض وذلك بالنظر إلى خصائصها الذاتيّة التركيبية والمعجميّة.

فإذا كان تمثيل المعنى في الجمل التي من صنف الحديث يقتضي بوجه من الوجوه فرضيّة الصّدر القوليّ المحذوف لتوقّف معاني بعض عناصرها عليه، فإنه لا فائدة من افتراض هذا الصدر في أول كلام مثل (١٩ ـــ ٢١) حيث

يميل دور المتكلّم والمخاطب في توجيه معاني الكلام إلى الانعدام بانعدام العناصر الراجعة إليهما وإلى مقام تخاطبهما.

٣.حذف القول في التراث النحوي العربي

١.٣. في الحذف

الحذف عمل يأتيه المتكلّم يعدل به الكلام عن أصله بأن يجعل فيه من اللفظ أقل مما يطلبه معناه، تعويلاً منه على علم المخاطب في الأغلب.ويحصل هذا العلم من جهة دلالة القرائن من مشاهدة الحال أو سبق الذكر في المقال أو في الاعتبار أو دلالة القرائن العقلية والمنطقية[٣٠].

وحاصل هذا العمل بنية لغويّة طرأ في لفظها تغيير بالنقص دون أن يحدث ذلك النقص في معناها. ثم تتفرّع عن هذا الأصل مسائل تهمّ شروط الحذف ومستوياته وأنواعه وأدلّته وفوائده.فالحذف من حيث إمكان إجرائه ثلاثة أنواع هي.

- الحذف الممتنع لعدم الدّليل أو لما يفضي إليه من فساد الصّناعة.
- الحذف الجائز الراجع إلى اختيار المتكلّم ومقاصده.
- الحذف الواجب الذي لا اختيار للمتكلّم فيه كما في الأمثال وما جرى مجراها من المحكيّات والتعابير الجاهرة التي لا دليل على الحذف فيها سوى مقتضى الصّناعة النّحويّة.

أمّا المحذوفات، فهي مفردات وجمل باعتبار ما تتركّب منه وهي باعتبار ما تتركّب إليه عُمَدٌ في الأغلب إلاّ أن يقوم دليل قويّ على حذف الفضلات.

٢.٣. الحذف بين مقتضى الصناعة النحويّة والحاجة إلى تفسير المعنى.

ختم ابن هشام حديثه عن الحذف في "المُغْني" بتنبيه ذكر فيه أنّ الحذف نوعان : حذف تدعو إلى القول به صناعة النّحو وحذف يجيء الحديث عنه في باب تفسير المعْنَى وتقتضيه صناعة البيان.

الأوّل : هو "الذي يلزم النحويّ النّظر فيه... وذلك بأن يجد خبرًا بدون مبتدأ أو بالعكس أو شرطًا بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفًا بدون معطوف عليه أو معمولا بدون عامل"[٣١] ، فيكون افتراض الحذف من باب السعي إلى إصلاح البنية النحويّة وهو راجع عندئذ إلى تقدير الإعراب لذلك فإن بعضه قد لا يوافق حدس المتكلّم بقدر ما هو أمرٌ يختصّ بمعرفته النحويّون كحذف الأكوان العامّة والحذف في باب الاشتغال وفي باب النداء والتحذير والإغراء وفي كلّ ما انتصب باللاّزم إضماره[٣٢].

والثاني : أي الذي اقتضته صناعة البيان هو الذي في ''قولهم في نحو ''سرابيل تقيهم الحرّ'' إن التقدير و''البرد''وهو تقدير لا تقتضيه صناعة.

ولك أن تحمل على ذلك ما قيل في حذف المضاف وحذف الموصوف كما في الشواهد الآتية (٢٧) (٢٨) (٢٩).

(٢٧) **أوفوا بعهد الله إذا عاهدتم** (النحل، ٩١)

(٢٨) **واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها** (يوسف، ٨٢)

(٢٩) **وعندهم قاصرات الطّرف** (الصافات، ٤٨)

فقد قدروا في (٢٧) مضافًا هو **مقتضى** العهد، وذلك لأن العهد قول وقع فلا يتصوّر فيه نقض ولا وفاء وإنما المراد الوفاء بمقتضاه[٣٣]. وقدّروا في (٢٨) "الأهلَ" مضافًا إلى القرية لتعذر أن يُخاطب غير العاقل. وقالوا في (٢٩) إن المعنى حور قاصرات الطرف.

وأنت، إن تدبّرت استدلالاتهم وجدتها "فضولاً" في فنّ النحو وتطفّلاً منهم على صناعة البيان على حدّ عبارة ابن هشام لأن القول بالحذف ههنا لا يرجع إلى إصلاح لفظ ذُكر فيه معمول دون عامله فتعذر توجيه الإعراب فيه دون تقدير. وإنما هو نوع من تفسير المعنى وتأويله باعتماد ما ينصّ عليه ضمنيا من المعاني المستلزمة عقلا أو عرفًا.

٣.٣حذف القول

حذف القول من قبيل حذف الجمل إذ يقصد به حذف فعل القول مع فاعله. وله في التراث النحويّ معنيان خاصّ وعامّ. يعود المعنى الخاصّ إلى صناعة النّحو ويتجاوزها العام إلى اعتبارات "ما ورا لغويّة".

حذف القول في سياق تقدير الإعراب.

يرد الحديث عن حذف القول في سياقات محدّدة عندما يتعذّر على النحويّ توجيه الإعراب في الكلام المعدول به عن أصله بما طرأ في لفظه من تغيير بالنّقص.

ويمكن التمثيل على هذا الضّرب منه بالنماذج (٣٠) - (٣٧).

حيث تشير العلامة Ø إلى موضع الحذف و يؤطّر الشكل ← [ ] العنصر المقدّر.

(٣٠) فأخرجنا به أزواجًا من نبات شتّى Ø ← [قائلين] كلوا وارعوا أنعامكم. (طه ٥٤)

(٣١) جاءوا بمذق Ø ← [مقول فيه.] هل رأيت الذئب قط. (ابن هشام، المغنى ج ١ ٢٤٦)

(٣٢) ولو ترى إذ يتوفى الذين كفروا الملائكةُ يضربون وجوههم وأدبارهم و Ø ← [يقولون] ذوقوا عذاب الحريق". (الأنفال ٥٠)

(٣٣) وعُرضوا على ربّك صفّا Ø ← [قلنا] لقد جئتمونا كما خلقناكم أوّل مرّة. (الكهف ٤٨)

(٣٤) فيقول الذين ظلموا ربّنا أخّرنا إلى أجل قريب نجبْ دعوتك ونتبع الرّسل ← Ø [فيقال لهم] أو لم تكونوا أقسمتم من قبل ما لكم من زوال. (إبراهيم ٤٤)

(٣٥) قمة النجاح أن يقتلا معًا، نبوية وعليش، وما فوق ذلك يصفّي الحساب مع رؤوف علوان، ثم الهرب، الهرب إلى الخارج إن أمْكَنَ Ø ← [قال] ولكن من يبقى لسناء الشوكة المنغرسة في قلبي Ø ← [ثم قال مخاطبا نفسه] أنت تندفع بأعصابك بلا عقل... أنت مطارد وإن لم تضرب سريعًا انتهى كل شيء Ø ← [قال في نفسه] ولكن من يبقى لسناء الشوكة المنغرسة في قلبي المحبوبة رغم إنكارها لي ø ← [قال لسناء] هل أترك أمك الخائنة إكراما لك؟ أريد جوابا في الحال. كان يحوم حول البيت القائم على مفرق ثلاث عطفات بحارة سكة الإمام في ظلمة حالكة والسيارة تنتظر في نهاية الطريق من ناحية ميدان القلعة. (اللص والكلاب ٥٩-٦٠)

(٣٦) تزايد ضحك الزيني Ø ← [وقال لزكريا] اسمع يا زكريا لا بدّ أن تحتلّ مكانة في قلوبهم أكبر... سكت زكريا. الفكرة أعجبته كاد ينسى ما جاء من أجْله. (الزيني، ص ٢٢٢)

(٣٧)أخذ محرمته ثم تركها وفتّش شيئًا وهميا حوله، وفتش جيوبه، وهو ينتفض في حركات القطّ الذي طال لعبه بالفأر وأفلت منه :

Ø ← [وقال للعروسي] – وآين هي ها الطلقة! ومن هو اللي كتبها؟ (الدقلة، ص ٢٨٣)

نشير قبل التّعْليق على هذه النماذج النصيّة، إلى أنّ هذا الحذف فاش في الاستعمال فشوّا حتى قيل "حذف القول من حديث البحر قل ولا حرج"[٣٤]. ولا بد لهذا الأمر من أسباب وجيهة. إذ يتجّه أن نسْأل :

كيف نستدلّ على أصل الحذف، أي على وجود فراغ في اللفظ يوافقه حذف للقول، والحال أنّ معمول القول مركّب تامّ قد عمل بعضه في بعض واستغنى؟

وما هي الأدلّة التي يُستند إليها في تخصيص المحذوف نوعًا وهيئةً ومقدارًا؟

يدل على أصل الحذف في المثالين (٣٠) و(٣١) دليل صناعيّ هو امتناع وقوع الطلب حالاً كما في الأول[٣٥]، وتعذّر وقوعه صفة للنكرة كما في الثاني[٣٦]. أمّا في (٣٢) فإن اختلاف ظاهر اللفظ في الجملتين خبرًا و طلبا يوجب الفصل لا الوصل. فقام نفس الوصل دليلاً على حذف عنصر من الثانية. ويقوم العدول عن الغيبة إلى المخاطبة في (٣٣) و(٣٦) ومثلها في(٣٥)، وإن على صورة أشد تعقيدا، دليلا على أصل الحذف وموضعه. وتضطلع قواعد الطباعة والرسم الحديثة بالدلالة على أصل المحذوف في(٣٧) وذلك باعتبار دلالة النقطتين والمطّة على إدراج قول جديد.

أمّا تخصيص المحذوف بفعل قول دون سواه فهو أمر أقوى الأدلة عليه التغيير الحاصل في أدوار التخاطب وما يرافقه من خرق لقواعد المطابقة في الشخص. مما يعدّ مدخلاً لإدماج أقوال جديدة. فلو حاولنا أن نقرأ نصّ نجيب محفوظ (٣٥) دون أدنى استحضار لمعنى أفعال القول المحذوفة حملناه لا محالة، على اللغو والهذيان.

وأمّا هيئة المحذوف من حيث صيغته وزمانه وإسناده ومقداره فأمر تتكفّل به قواعد المطابقة في الصيغة والزّمان، بينما تتكفّل القرائن التي في نفس الكلام المقول أو في المقال السابق له، بضبط هوية الأطراف المتخاطبة.

١.٣.٣. مخصّص القول المحذوف دليل مقاليّ من صنف خاصّ

ترجع الأدلّة المخصّصة للعنصر المحذوف في التراث النحويّ إلى صنفين : أدلّة مقاميّة وأدلّة مقاليّة[٣٧].

أمّا المقاميّة، فالمعوّل فيها علي شهادة الحال. كأن يقال لمن شوهد يرفع سوطًا ويهمّ بضرب؛ "زيدًا". فيفهم المخاطب "اضرب زيدًا"، يستعيد العنصر المحذوف "اضرِب" بالاعتماد على ما سمع من اللفظ و ما شاهد في المقام الذي جرى فيه هذا اللفظ. ويعدّ من المخصّصات المقاميّة ما استقرّ من الأعراف والعادات وتعاهده الناسُ فيما بينهم.وأمّا المخصصات المقالية فيقصد منها في الغالب التقدّم في الذّكر، كقولك لمن قال "من أضربُ؟" ، "زيدًا". فانه يستعيد العنصر المحذوف، من نفس ملفوظك السابق[٣٨]. فإلى أي الصنفين ينتمي مخصّص المحذوف في الشواهد أعلاه؟

لا يرجع تخصيص المحذوف بفعل دالّ على القول إلى تقدّمه في الذكر بالمعنى الذي رأيناه في المثال وإنما إلى أمر آخر عبّرنا عنه بتغيّر أدوار التخاطب وما يرافقه من كسر لقاعدة المطابقة في الشخص. فالدليل على العنصر المحذوف في هذه الحالة راجع إلى مبادئ انسجام الجمل في الحديث لا إلى ما في لفظ تلك الجمل من القرائن.من هذه المبادئ : أصول الوصل والفصل ومنها قواعد المطابقة في الشخص والزمان وما يرتبط بكسرها من تبدّل في أدوار التخاطب.

٢.٣.٣حذف القول بالمعنى العام

لحذف القول في التراث النحويّ معنى آخر ذكره سيبويه في باب الأفعال التي تستعمل وتلغى، بمناسبة حديثه عن فعل القول. قال "واعلم أنّ قلت

وقعت في كلام العرب على أن يُحكى بها. وإنما يحكى بعد القول ما كان كلامًا لا قولاً نحو قلت ''زيد منطلــق" لأنّه يحسن أن تقول : زيد منطلق ولا تدخل قلت. وما لم يكن هكذا أسقط القــول عنــه"[٣٩]. فحوى هذا الكلام أنّ الجملة : زيد منطلق، ترجع إلى الشكل: قلت : زيد منطلق.

وقس على ذلك كل كلام تامّ. وقد علّق المنصف عاشور على هذا النّص بقوله : "يكوّن هذا في تصوّرنا مستوى من التجريد و الشكلنة للكلام ونقله من الاستعمال الحقيقي إلى مجال ما فوق لغويّ... فالكلام المحكيّ... يصدر دائما عن قائل يفعل الكلام والإبلاغ . وعدم القول الصّريح قد يكون دليلا على كمون متكلّم ضمنيّ يخبر عن الدّلالات وينشئ الأحداث. وهذا الحدس اللغويّ عند سيبويه، إن لم يتواصل في التراث النّحويّ... فإنه يشعر أنّ كل كلام مقول قول مهما كان المحلّ الواقع فيه''[٤٠].

فإذا كان كل كلام مقول قول، فإن كل الكلام يرجع إلى باب الحذف لقيامه على حذف القول، والسؤال عندئذ : ما نوع هذا الحذف وما أدلّته؟

الإجابة عن السؤالين في منتهى الصعوبة. ذلك أنّه إذا كان يتعذّر إرجاع حذف القول بهذا الشكل إلى الحذف الصناعيّ لانعدام شروطه وأدلّته، فإنّ حمله على الحذف البيانيّ لا يبدو بديهيّا لقيامه على درجة من التجريد عالية، إذا قارنّاه بالأمثلة التي يوردونها في حديثهم عن الحذف البياني. ولعلّ هذا ما قصده عاشور حين تحدّث عن مجال فوق لغويّ وعن الحديث عن اللّغة باللّغة. ولا يختلف الأمر عند الحديث عن أدلّة هذا النّوع من الحذف سواء منها ما كان دوره بيان أصل الحذف أو ما كان دوره تخصيص العنصر المحذوف وتعيينه.

فالقول المحذوف هاهنا، معنى اقتضائي عقلي وهو من قبيل الدّلالة العلاميّة العامّة، فكما يقوم أثر الأقدام في الصحراء دليلاً على مرور الإنسان بها، والدخان دليلاً على نار يكون الكلام الملفوظ دليلا على قول حدَثَ،

على أنّ تقدير هذا القول، بهذا المعنى، أمرٌ لا يحتاجه النحويّ من حيث هو نحويّ.

يبقى أن نلاحظ أنّ التقريب بين حديث سيبويه عن هذا النوع من القول المحذوف والفرضيّة الإنشائيّة عند الدّلاليين التوليديين أمرٌ قد لا تساعد عليه مقاصد سيبويه وعبارته. فهو يستعمل فعل القول في صيغة الماضي ويحمله على معنى الحكاية لا على المعنى الإنشائيّ. يقول ''ولم تجعل قلت كظننت لإنها إنّما أصلها عندهم أنّ يكون ما بعدها محكيّا''[٤١].

٤. مقارنة النوعين من حذف القول في التّراث النحويّ بفرضيّة الصدر القولي المحذوف في اللسانيّات المعاصرة

نذكّر بما انتهينا إليه من أنّ فرضيّة الصدر القوليّ المحذوف، تبدو في التحليلات التي عرضناها أكثر ملاءمة لجمل الخطاب منها لجمل القصّ. ونذكّر كذلك بأنّ هذه الفرضيّة إنّما تتزّلُ أساسا في سياق التّمثيل لدلالة الكلام الملفوظ لا لبنيته التّركيبية.نفعل ذلك لنخلص إلى أنّ النّوع الأوّل من حذف القول في التّراث النحوي،أي الحذف الراجع إلى عدول المتكلّم عن أصل الكلام عدولاً يترك في لفظه نقصًا، هذا النوع لا صلة له بفرضيّة الصّدر القوليّ المحذوف لقيامه على "توجيه الإعراب توجيها يحقّق التطابق بين اللفظ والمعنى"[٤٢].وقيامها على تمثيل الدلالة التداوليّة وعلى درجة أقلّ من العناية بمبدإ مطابقتها للفظ.

أما حذف القول بالمعنى العامّ، على نحو ما حدّث عنه سيبويه وعلّقنا عليه في الفقرة السابقة، فهو يطابق إلى حدّ مّا فرضيّة الصدر القولي المحذوف، بشرط ألاّ نقصرها على الجمل التي من صنف الخطاب، لأن القول، في هذا الإطار، حدث يسبق الكلام بنوعيه : الحديث والقصّ "بحكم وجود المتكلّم صانع الكلام وواضعه... فانعدام قال دليل على ضمنيّة المتكلّم، وفي وجودها مظهر تأكيد وتوضيح لأطراف الخطاب"[٤٣].

هذا الموقف، يتواصل في النظرية اللسانيّة الحديثة وما الفرضيّة الإنشائية إلاّ صورة من صوره.

ويعبّر الخلاف بين من قصر القول المحذوف على الجمل التي من صنف الحديث ومن طرده في كلّ كلام عن خلاف في النظريّة يخصّ جانبين أساسيين:

يهمّ الأوّل اختلافهم في وظيفة اللغة، وفي شأن الإبلاغ، هل يستنفد اللغة ويساويها؟ وقد فصّلنا فيه القول أعلاه،ويهمّ الثاني، الكيفيّة التي يتصوّرون بها أدوار التّخاطب، وهي مسألة نستأنس في شأنها بتحليل الشاوش لنظرية النحاة العرب في الإضمار.

يرى الأستاذ الشاوش أنّ النّحاة العرب قد ميّزوا بين المتكلّم والمخاطب والغائب باعتبارها أدوارا تخاطبيّة، وبين المتكلّم والمخاطب والغائب باعتبارها أسماء ووحدات معجميّة.فمن جهة كونها أدوارا تخاطبيّة تظلّ هذه العناصر عناصر خارجيّة بالنسبة إلى نظام اللغة "فالمتكلّم من حيث هو الشخص القائم بعملية التكلّم لا يمكن أنْ يُعَدّ من الوحدات اللغويّة، وكذا المخاطب من حيث هو الشخص الموجّه إليه الكلام، فهما من حيث هذا الدور يبقيان خارج اللغة ولا يتجسّمان في وحدة من وحداتها"[٤٤]. ويتحدّد الغائب بأنه غير المتكلّم والمخاطب اصطلاحًا، بقطع النظر عن حضوره أو غيابه في مقام الإبلاغ والتخاطب.

ولكن المتكلم، بمجرّد أن يقرّر الإخبار عن نفسه أو عن المخاطب، فضلا عن الغائب، تضطرّه المواضعة اللغويّة إلى استعمال وحدات معجميّة بعينها. هذه الوحدات هي ضمائر المتكلّم والمخاطب والغائب وجميع الأسماء الظاهرة الموضوعة أصلاً للغيبة. "ويدلّك هذا أنّ ضمائر المتكلّم والمخاطب لم توضع في اللغة لمجرّد الدّلالة على المتكلّم والمخاطب في تخاطبهما وإنما وضعت لتدلّ عليهما متى أصبح أحدهما أو كلاهما موضوع الخطاب"[٤٥].

فوجب التمييز بين المتكلّم والمخاطب، من حيث هما كيانان خارجيّان ينهضان بدور تخاطبي يظل خارجيا بالنسبة إلى بنية الكلام النحويّة وبينهما من حيث هما متحدّث عنهما داخل هذه البنية.

١.٤ طرد هذا التمييز في الوحدات الشبيهة بضميري المتكلّم والمخاطب.

يُقصد بالعناصر الشبيهة بالمتكلّم والمخاطب : حدث القول وزمانه ومكانه. فهذه أيضًا يجري الحديث عنها في مستويين اثنين. فزمان القول ومكانه من حيث هما مجرّد زمان ومجرّد مكان أمران عقليّان يقتضيهما النظر العقليّ وتدل عليهما القرائن العقليّة. ذلك أنّ القول حدث، ولا مناص للحدث من الاستقرار في زمان ومكان.وأما من حيث هما وحدتان لغويّتان فيوافقان الحالة التي يُخبر فيها بهما عن الأحداث والذوات. فالظرف الزّماني ''الآن'' الذي يرد في مناسبتين في (٣٨)

(٣٨) **الآن بالذّات يحاول تلمّس الأسباب، ما يجري الآن يحيّره.**(الزيني، ص ٦٥)

يعيّن في الأولى زمان الحدث الذي هو محاولة تلمّس الأسباب وفي الثانية زمان الأحداث المحيّرة للشخصيّة الروائيّة. ولكنّ (٣٨) مقول لقول أنتجه، ولا بدّ أن هذا القول من حيث هو حدث قد جَرَى في زمان ومكان لم يذكرا في اللفظ و لم يدخلا في تركيب الكلام.

و يطّرد هذا التمييز بنفس الطريقة ، في "الحدث الممثّل لعمل القول ونشأة الخطاب"[٤٦]. فهذا الحدث وإن كان هو المنشئ للمقول فإنّه ليس من قبيل الكيانات اللغويّة، إلاّ أنْ يُحدِّثَ المتكلّم عنه ويخبر به. وأكثر ما يمثّل هذه الحالة حكاية الأقوال، فإذا اتفق ذلك استعمل المتكلّم لتسمية هذا الحدث والإخبار عنه فعل القول الخاصّ "قال" والأفعال التي فيها معناه. فهذه الأفعال لم توضع في اللغة، إذن، ليُحدَث بها القولُ، وإنما وضعت ليُحدّث بها عنه.

خلاصة تحليل الأستاذ الشاوش قوله :"ومما تقدّم يمكن أن نخلص إلى النتائج التالية :

- المتكلّم من حيث هو متكلّم ليس أمرًا لغويّا نظاميّا، وهو لا يظهر في صيغة الكلام إلاّ إذا حدّث عن نفسه.
- المخاطب من حيث هو مخاطب ليس أمرًا لغويّا نظاميّا وهو لا يظهر في صيغة الكلام إلاّ إذا حدّث عنه المتكلّم.
- الغائب أمر لغويّ نظاميّ دائما، ولا يمكن أن يكون له وجود إلاّ متجسّمًا في صيغة لغويّة، أو قل إنّ وجوده يقتضي تجسّمه في صيغة لغويّة اقتضاءً.

ويشارك فعلُ القول والظرفان الدّالاّن على زمانه ومكانه المتكلّمَ والمخاطبَ في اثنينيّة صورة التّجلي في حين تشارك سائرُ الأسماء وسائر الأفعال وسائر الظروف الغائبَ في أحاديّه تجليّه"[٤٧].

فإذا وصلنا هذه النتائج بما كنّا فيه من أمر حذف القول وأنواع هذا الحذف أمكننا الحديث عن القول جهازًا شكليّا في مستويين وبمعينين اثنين : فالقول من حيث هو، أي القول الصّرف، لاَ يتحقّق في اللّفظ مطلقا. ولكنّه ماثل في كل مقول، طالما أنّ القول جزء معنَى الملفوظ[٤٨] .وهو نفس ما ذهب إليه رضيّ الدين الاستراباذي في توجيه النّصب في المصدر المؤكّد لنفسه والمصدر المؤكّد لغيره في مثل (٣٩) و(٤٠).

(٣٩) له عليّ ألف درهم اعترافا

(٤٠) زيد قائم، حقّا

حيث يقول "وإنما وجب حذف الفعل الناصب في المؤكّد لنفسه والمؤكّد لغيره لكون الجملتين كالنائبتين عن الناصب من حيث الدّلالة عليه وقائمتين مقامه... وأنا لا أرى بأسًا بارتكاب كون الجملتين بأنفسهما عاملتين في المصدرين لإفادتهما معنى الفعل"[٤٩].

أمّا القول المحدّث عنه فيوافق المستوى الذي يخبر فيه المتكلّم بالقول عن قول آخر سابق له أو مزامن له أو لاحق عليه، كما في (٩٣) و(٩٤) و(٩٥).

(٤١)أسند المقرعش يديه إلى الحائط وأدار عجزه مرّتين وصاحَ : أو اللّه ليلة مبروكة هذه. (الدقلة، ص ١٩١)

(٤٢) يا أهالي القاهرة، يعلن عبد العظيم الصيرفي عن قرب وصول الزّيني بركات بن موسى. (الزيني، ٢٠٩)

(٤٣) فسيقولون منْ يُعيدُنا قُلِ الذي فَطَرَكُمْ أوَّلَ مَرّةٍ. (الإسراء، ٥١)

فيرجع (٤١) و(٤٣) إلى باب الحكاية بينما ينتمي (٤٢) إلى ما يُسمّى في نظرية الأعمال اللغوية بالإنشاءات الصّريحة ***les performatifs explicites***.

٥. خلاصة

كان هدفنا في هذا البحث أن نحقق في العلاقة بين مفهوم /فرضية "الصدر القولي غير الملفوظ" في بعض صياغات النظرية الدلالية التداولية المعاصرة و مفهوم "حذف القول". دفعنا إلى ذلك ما بدا لنا ضربا من التّداخل بين المستويات يقتضي ترتيبُ الأفكار فيها على نحو مفيدٍ، أنْ نميّز بعضها من بعض. ولعلّه يجدر بنا، هنا، أن نذكّر بما أوردناه من حديث قولمينGaulmyn عن أهميّة "القول" في النظريّات النحويّة واللّسانيّة المعاصرة، حتّى إنّ جهازه الشكليّ يصلح معيارًا لتصنيفها بحسب ما توسعه له من مكان في نظامها وما تجريه في شأنه من ضروب التمثيل والاستدلال.

وإذا كنّا قد انتهينا في الفقرة السابقة إلى التّفريق بين :

- القول المحدّث عنه
- والقول الصّرف

فإننا نحتاج هاهنا إلى تجميع معطيات البحث كلّه تحت هذين البابيْن:

أ. **القول المحدث عنه :**

بنية نحويّة إعرابيّة متحقّقة لفظا أو حُكْما، يجرّدها الشكل: فعل قول + مقول به.

ولكل ركن من هذا الشّكل أحْكام تخصّهُ. ففعل القول يذكر ويحذف. فإن ذكر فلا إشكال. وإن طُوِيَ فإنّه يُنوَى لبقاء أثره الإعرابيّ و محتواه الدلالي فيقدّر في موضعه ويكون تقديره اقتضاءً تركيبيّا إعرابيّا لأنّه راجع إلى افتقار بنية اللّفظ الظاهر إلى التّمام، وإنْ على صورة مخصوصة أوضحنا أبعادها في حديثنا عن أدلّة القول المحذوف.

ب. **القول الصّرف**

أشرنا سابقا إلى صعوبة تزيل هذا النّوع من القول ضمن الصّناعة النّحويّة. ومردّ ذلك إلى أنّ هذه الصّناعة تنبني على أصل مكين هو مراعاة الحدّ الأقصى من التّضامن بين اللفظ والمعنى. وقد دفع التمسّكُ بهذا الأصل النّحاة العرب إلى المقابلة بين تقدير الإعراب –وهو جوهر الممارسة النّحويّة عندهم– وتفسير المعنى وهو جهد تأويليّ يبدأه البيانيّ من حيث ينتهي عمل النّحوي أو يكاد. وتعبّر اللسانيات المعاصرة عن هذا الأصل بالاحتكام في التّحليل النّحويّ إلى ما يعرف بضمانة الشّكل اللّسانيّ.

وأصْل المسألة أنّ القول الصّرف لا يتجسّم مطلقا في لفظ، فإن حاولت تجسيمه فيه تحوّل بصفة طبيعيّة إلى قول متحدّث عنه، فاحتجت إلى أن تقدّر له قولاً صرفًا. وهكذا دواليك في نوع من الدّور والتّكرار الذي لا ينتهي.وقد لاحظنا في أثناء تقديمنا للمفاهيم المتّصلة بالفرضيّة الإنشائيّة وبالصّدر القوليّ المحذوف أنّ التنظير لهذه القضايا قد تمّ في سياق وصف بنية الجمل من الناحية الدلاليّة لا التّركيبية، أي أنّه عمل سياقه تفسير المعنى وليس تقدير الإعراب.

ولا بدّ هاهنا من التفريق بين مستويين مختلفين :

فتقدير القول أو ما في معناه يتّصل في مستوى أوّل بالحاجة إلى إدراج قوّة الجمل المضمنة في القول في وصف بنيتها الدّلاليّة أو صورتها المنطقيّة وهو محكوم فيها بضوابط دقيقة تخصّ صيغته وزمانه ومحمولاته، إذ يتوجّب أن يكون الفعل مسندًا إلى المتكلّم المفرد في صيغة المضارع المثبت الدّال على الحال.وقد اختلفوا في شأن هذا القول على وجوه :

اختلفوا في جواز إظهاره، بين قائل بأنّه يتحقّق لفظا في ما يعرف بالإنشاءات الصريحة ويقدَّر محذوفا في سواها، وقائل بأنّه يحذف حذفًا لازمًا في كلّ موضع.واختلفوا في مواضع تقديره، فطرده بعضهم في كلّ الجمل وقصره بعضهم على صنف دون غيره[٥٠].

ويتّصل القول الصّرف في مستوى ثانٍ بالحاجة إلى ربط الكلام بمقام قوله، يُتوسّل بذلك إلى وصف جانب من معناه، مما له علاقة بهويّة قائله وسامعه وبتكملة النقص الذي في محتواه القضويّ من جهة إحداثياته الزّمانيّة والمكانيّة، وهي عمليّة لها دور أساسي في تعيين معاني المشيرات المقاميّة، وفي وسم الكلام بقيم بلاغيّة كالصّدق والكذب أو الدلالة على أصل المعنى والدّلالة على المعاني الفرعيّة. فيحتاجُ المؤوّل في هذه الحالة إلى تقدير مكوّن محذوف يتضمّن وصفًا لمقام الإبلاغ. وهو مكوّن أساسه حدث القول وحوله تنتظم بقية العناصر من قائل ومقول له وزمان ومكان وغيرها من المخصّصات.

إلاّ أنّ القول، هنا، معنى لا تطلبه الجملة من جهة الصّناعة النحويّة إذ لا يدل عليه لفظ وَلاَ يدعو إلى تقديره عرضٌ فيه، وإنما هو من لوازم الكلام وضروراته المستلزمة عقلاً بناء على ما عهده مستعملو اللغة وألفوه من تجاربهم في العالم الخارجيّ. فهو معنى اقتضائي عقلي يعبّر عن درجة من التجريد تتجاوز مستوى تقدير الإعراب في الجملة النّحوية إلى مستوى الإبانة عن القوّة المضمّنة في القول في المستوى التداولي. ذلك أنّ الكلام في

المستوى التركيبي قول يؤتى معناه من لفظه وفي المستوى التداولي قول يؤتى معناه من لفظه وممّا حفّ بلفظه من مخصّصاته المقاليّة والمقاميّة.

قائمة المصادر والمراجع:

متن الشواهد

- **القرآن الكريم.**
- **خريّف (البشير)**: "الدقلة في عراجينها". دار الجنوب للنشر، تونس ١٩٩٠.
- **الغيطاني (جمال)**: "الزيني بركات". دار الجنوب للنشر، ط ٦، تونس ١٩٩١.
- **محفوظ (نجيب)**: "اللصّ والكلاب". مكتبة مصر.
- **المعرّي (أبو العلاء)**: "رسالة الغفران". تحقيق: عائشة عبد الرحمان، دار المعارف، القاهرة، ط٩ (د.ت).

المراجع العربية

- **إدريس(مقبول)**،البعد التداولي عند سيبويه،مجلة عالم الفكر،م ٣٣ ع١ صص ٢٤٥-٢٥٤ الكويت ٢٠٠٤
- **ابن جنّي (أبو الفتح عثمان)** ،"الخصائص، ٣ ج". تحقيق محمود علي النجّار، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، القاهرة ط ٣، ١٩٨٦.
- **ابن هشام (أبو محمّد عبد اللّه جمال الدين)**،"مغني اللبيب"، ٢ ج. تحقيق: محمّد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، (د.ت).
- **الاستراباذي (رضيّ الدين)**،"شرح الكافية". تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦.
- **سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)**: "الكتاب"، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، ٥ ج. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨.
- **السيّوطي (جلال الدين)**،"همع الهوامع في شرح جامع الجوامع" ٤ ج. تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٩٩٨.

- **الشاوش (محمّد)**: "أصول تحليل الخطاب في النظريّة النحويّة العربيّة: تأسيس نحو النصّ" ٢ج. كليّة الآداب منّوبة- المؤسّسة العربيّة للتوزيع، تونس ٢٠٠١.
- **الشريف (محمّد صلاح الدين)**،"تطابق اللّفظ والمعنى بتوجيه النّصب إلى ما يدلّ على المتكلّم". حوليّات الجامعة التونسيّة، عدد ٤٣، ١٩٩٩، ص ٧- ٩٢.
- **الشريف (محمّد صلاح الدين)**،الشرط والإنشاء النحويّ للكون: بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدّلالات" ٢ ج، جامعة منّوبة، منشورات كليّة الآداب، تونس ٢٠٠٢.
- **عاشور (المنصف)**،ظاهرة الاسم في التفكير النحوي": بحث في مقولة الاسميّة بين التّمام والنقصان". منشورات كليّة الآداب، منّوبة، تونس ١٩٩٩.
- **المطلبي (مالك يوسف)**: "الزمن واللّغة". الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة ١٩٨٦.
- **موشلار و ريبول**، القاموس الموسوعي للتداولية، ترجمة عزالدين المجدوب و آخرون، المركز الوطني للترجمة، تونس ٢٠١١.
- **ميغري(منصور)**، حذف القول في العربيّة: أدلّته و دلالاته، مجلّة موارد عدد ١٢، صص ١٣٢-١٥١، جامعة سوسة -تونس٢٠٠٧.
- **ميغري(منصور)، نحو الحكاية في اللغة العربية،مجلة الدراسات اللغوية م ١٤ ع ٢ صص ٦٧-١١٩ المملكة العربية السعودية ٢٠١٢ .**
- **ميلاد (خالد)**،"الإنشاء في العربيّة بين التركيب والدلالة". كليّة الآداب منّوبة، المؤسّسة العربيّة للتوزيع، تونس ٢٠٠١.

المراجع الأعجمية

- ***Banfield A*** : « Phrases sans paroles ». Ed. Seuil, Paris VI, 1995.
- ***Benveniste, E*** : « Problèmes de linguistique générale. T 2 ».Cérès Editions. Tunis 1995.
- ***Chomsky, N :*** « Règles et représentations », Flammarion, Paris 1985.
- ***Ducrot (O) :*** « Le dire et le dit » Ed, Minuit, Paris 1984.

- ***Gaulmyn M.M (de)*** ,« les verbes de communication dans la structuration du discours » Thèse d'Etat, Paris VIII, 1983.
- ***Kuroda S-Y*** : « Réflexions sur les fondements de la théorie de la narration » in langage, discours, société : Pour Emile Benveniste, sous la direction de Julia Kristeva, Jean claude Milner, Nicolas Ruwet. Ed Seuil, Paris 1975, p260-293.
- ***Lakoff, G :*** « Linguistique et logique naturelle » Klincksieck, Paris 1976.
- ***Lyons J :*** « Linguistique générale ». Ed Larousse, Paris 1980.
- ***Moeschler J. et Anne Reboul :*** « Dictionnaire encyclopédique de pragmatique », Ed Seuil, 1994.
- ***Reboul A :*** « Communication, fiction et expression de la subjectivité » in Langue Française, Larousse ; n° 128, Décembre 2000, p 9-29.
- ***Recanati F*** « Les énoncés performatifs, contribution à la pragmatique ». Ed Minuit, Paris, 1981.
- ***Searle, J-R :*** « les actes de langage ». Hermann , Paris, 1972.

.

الإحالات والهوامش :

[١] ابن جنّي : الخصائص ج١،ص ٣٤.

[٢] إدريس، البعد التداولي عند سيبويه ،٢٠٠٤ ،ص ٢٤٥

[٣] نستعمل مصطلح كلام للدلالة على المفهوم التراثي الذي عبّر عنه ابن هشام الأنصاري بقوله".. الكلام هو القول المفيد بالقصد" (ابن هشام مغنى اللبيب : ص ٣٧٤). و هو مفهوم قريب جدا من وحدة التحليل الكبرى في بعض الاتجاهات التداولية المعاصرة المعبّر عنها بالملفوظ.

[٤] Gaulmyn , les verbes de communication dans la structuration du discours 1983,p 148

[٥] موشلر و ريبول" القاموس الموسوعي للتداولية" ٢٠١١ ص ٦٧-٦٨

[٦] ميلاد، الإنشاء بين التركيب والدلالة ٢٠٠١ ص ٥٠١.

[٧] ميلاد، الإنشاء بين التركيب والدلالة ٢٠٠١ ص ٥٠٩.

[٨] الشريف ، الشرط و الإنشاء النحوي للكون ٢٠٠٢ ص ١٧٤-١٧٨

[٩] Recanati, Les énoncés performatifs 1981 p. 62

[١٠] Lakoff, Linguistique et logique naturelle , 1976,P21

[١١] Lakoff, Linguistique et logique naturelle 1976,P21

[١٢] Reboul, Communication, fiction et expression de la subjectivité 2000, p. 17-22

[١٣] Chomsky, Règles et représentations 1985, p. 217

[١٤] A. Banfield , Phrases sans paroles 1995, pp. 34-40 S.Y. Kuroda 1975, p. 267-269, 279-280

[١٥] آن بنفيلد لغويّة توليدية أمريكية ذات هوى أوروبي تأثرت كثيرا بأعمال الفرنسي إميل بنفنيست و الألمانية كايط همبورغر و عملت على إدراج أهم النتائج التي توصلا إليها في سياق لسانيات التلفّظ ضمن النموذج التوليدي ، نشـــرت في ١٩٨١ أشـــهر كتبـــها " Unspeakable Sentences" قدّمت فيه نظرية لسانية فذّة في التحليل الـــدلالي للسرد، و قد ترجم الكتاب إلى لغات كثيرة و كان له صدى كبير في الدراسات اللغوية في أوروبا واليابان التي ينحدر منها أحد أهم المتعاونين معها. و قد اعتمدنا في هذا البحـــث الترجمة الفرنسية المنشورة سنة ١٩٩٥ بعنوان" Phrases sans parole " و تقريب ترجمته" جمل تخلو من الكلام".

[١٦] Benveniste, Problèmes de linguistique générale 1995, T1, p. 238

[١٧] Banfield, Phrases sans paroles 1995. p 181

[١٨] Benveniste, Problèmes de linguistique générale 1995, T1, p. 238

[١٩] Banfield Phrases sans paroles ,1995, p. 260

[٢٠] المطلبي، الزمن واللّغة، ١٩٨٦ ص ٢٢٠-٢٢١

[٢١] Benveniste, Problèmes de linguistique générale 1995, T1, p. 238

[٢٢] Benveniste, Problèmes de linguistique générale 1995, T1, p. 23

[٢٣] Benveniste, Problèmes de linguistique générale 1995 t1,p241

[٢٤] Benveniste, Problèmes de linguistique générale 1995, T1, p. 242

[٢٥] Banfield, Phrases sans paroles ,1995, p. 191

[٢٦] Banfield, Phrases sans paroles ,1995, p112

[٢٧] Benveniste, Problèmes de linguistique générale, 1995, T1, p. 241

٢٨ Benveniste, Problèmes de linguistique générale ,1995, T1, p. 240

٢٩ Kuroda Réflexions sur les fondements de la théorie de la narration 1975, p. 279

٣٠ الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظريّة النحويّة العربيّة، ٢٠٠١،ص١١٥٨-١١٦٤

٣١ ابن هشام : المغني ج ٢ ص ٦٥٠

٣٢ ابن هشام ، المغني ج ٢ ص ٦٠٥

٣٣ ابن هشام : المغني ج ٢ ، ص ٦٢٣

٣٤ ابن هشام،ن م،ج٢ص٦٣٢

٣٥ السيوطي، الهمع ج ٢، ص ٢٤٧

٣٦ ابن هشام، المغني ج ١ ص ٢٤٦

٣٧ الشاوش ، أصول تحليل الخطاب في النظريّة النحويّة العربيّة، ٢٠٠١ص١١٦٤

٣٨ ابن هشام، المغني ج٢ ص ٦٠٣

٣٩ سيبويه: الكتاب ج١ص ١٢٢.

٤٠ عاشور،١٩٩٩ ظاهرة الاسم في التفكير النحوي ، ص٥١٩- ٥٢٠

٤١ سيبويه، الكتاب،ج١ ص١٢٢

٤٢ الشريف، تطابق اللّفظ والمعنى ١٩٩٩ ص ٢٢

٤٣ عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي ١٩٩٩، ص ٥١٩

٤٤ الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظريّة النحويّة العربيّة ،٢٠٠١ص١١٢١

٤٥ الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظريّة النحويّة العربيّة، ٢٠٠١ص ١١٢٢

٤٦ الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظريّة النحويّة العربيّة ،٢٠٠١ ص١١٢٣

٤٧ الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظريّة النحويّة العربيّة ٢٠٠١،.ص١١٢٣

٤٨ Ducrot, Le dire et le dit 1984, p. 182

٤٩ الاستراباذي، ش. الكافية، ج١ ص ٣٢٨-٣٢٩

٥٠ Lyons, Linguistique générale 1980, p. 397